

## هذا ما قلناه منذ البداية

النور

العدد ٤٩٠ (٢٠١١/٦/٢٩)

## هل نغلب مصالحة الوطن والشعب؟

يستمر الحراك السياسي الداخلي في البلاد، وتتنوع أشكاله ومظاهره، وتتعدد الفئات المشاركة فيه، بين فئات سياسية وشعبية تتبنى مطالب سياسية واجتماعية مشروعة، تعبر عنها بطرق سلمية في الشارع والتجمعات ووسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية الرسمية والخاصة، وفئات أخرى تنتمي إلى أطراف المعارضة السياسية التي تحاول صياغة موقف موحد من مشاريع الإصلاح السياسي التي صدرت، والتي ستصدر تبعاً. هذه المعارضة التي يطالب بعض ممثليها بالرجوع إلى الحوار الوطني الواسع دون شروط وسقف، ويعبر بعضها الآخر عن مواقف أكثر تشدداً، مطالباً قبل عقد الحوار الوطني بتنفيذ حزمة من المطالب كبادرة حسن نية من السلطات. ويأتي اللقاء الذي عقدته شخصيات معارضة غير منتسبة إلى أحزاب سياسية - كما أشيع - في دمشق بتاريخ ٢٧ حزيران في سياق السعي لبلورة موقف موحد واضح تجاه الحوار الوطني العتيد، وتجاه الحلول المطروحة بشكل عام لمعالجة الأزمة التي تعانيها البلاد، وترك آثارها السلبية على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وهناك من يسعى إلى تحويل الحراك السياسي في البلاد من سياق السلمية، إلى حراك يعتمد العنف واستخدام السلاح، في محاولة لعرقلة الحلول السياسية السلمية للأزمة التي تؤيدها الغالبية العظمى من أبناء شعبنا، فالبعض يعيث تدميراً وتخريباً وحرقةً لممتلكات عامة وخاصة، والبعض الآخر يستخدمون السلاح وارتكاب المجازر بحق العسكريين والمدنيين، وآخرون يقتلون أفراداً من كلا الجانبين لإثارتها معاً، بهدف تصعيد المواجهة، وتحويلها إلى حرب أهلية مجنونة، تنفيذاً لمخطط رسمته مخيلات مريضة في الخارج، وتنفذه أيد مجرمة في الداخل.

لقد أكدنا سابقاً، ونؤكد اليوم أن السبيل الوحيد الآمن لمعالجة الأزمة في البلاد، والرد على مخططات الخارج الساعية إلى تفجير الأوضاع، هو الحوار الجدي المفتوح، هو اللقاء بين أطراف متساوية، دون أحقاد قديمة، ودون شروط تعجيزية، في وقت يتطلب التنازل من جميع الأطراف بهدف

البقية ص ٣

## بيان من الحزب الشيوعي السوري الموحد



على عاتق الأحزاب الوطنية ومنظمات المجتمع المدني، الفوضى، وصولاً إلى استقرار يأتي على رأسها العمل بكل تفان وإخلاص لإعادة الحياة

البقية ص ٢

### يا أبناء الشعب السوري العظيم

تواجه بلادنا ظروفًا بالغة الصعوبة والتعقيد بعد انهيار النظام السابق، وسيطرة قوات هيئة تحرير الشام على العاصمة دمشق، بعد دخولها حلب وحماة وحمص، ولم يتضح تماماً حتى اليوم، البرنامج السياسي والاقتصادي والاجتماعي للحكام الجدد، لكننا نعتقد أن مهام كبرى تقع

### بيان مشترك للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية تضامناً مع الشعب السوري ضد العدوان الغاشم للكيان الصهيوني

تتزايد المخاطر المحدقة بسورية مع التصعيد الخطير في الهجمات العدوانية التي يشنها الكيان الصهيوني مستهدفاً عشرات المواقع العسكرية في أرجاء البلاد، وتوغل قواته في محيط الجولان المحتل،

البقية ص ٢

### بيان قوى الداخل السوري

نحن قوى في الداخل الوطني السوري تمثل عدداً من أحزابها الوطنية وقوى المجتمع المدني والشخصيات الوطنية المؤثرة في الحدث السوري الحاصل نصدر البيان التالي: أولاً - بخصوص العدوان الإسرائيلي الواسع على الأراضي السورية واحتلالها لمناطق مختلفة وتدمير مقدرات الجيش السوري، فإننا ندين هذا العدوان الذي نعتبره خطراً داهماً، وندين في الوقت ذاته صمت المجتمع الدولي اتجاه هذا العدوان الإسرائيلي.

البقية ص ٣

## السوريون اليوم.. السوريون غداً!

« (النور) - خاص - ذوقان شرف: ما احتل من أرضهم، وما نُهب من خيراتهم، إنهم يتوقون إلى حياة:

- مفعمة بالأمان لا بالقلق والخوف،
- مفعمة بالكرامة واحترام حقوقهم الإنسانية، لا بالذل والظلم والاستعباد والاستبداد،
- مفعمة بالغنى والوفرة لا بالفقر والشح،
- يتوق السوريون إلى حياة مفعمة بالألفة والمحبة، لا بالتناحر والكراهة،
- حياة مفعمة بالتسامح،

البقية ص ٢

يعرف السوريون، وعانوا، ما عدا قلة قليلة، وما زالوا يعانون تبعات هذه الأزمة، وما جرته على البلاد والعباد، وهم اليوم يتوقون، كما كانوا يتوقون دوماً، إلى حياة إنسانية، في أرضهم ووطنهم، يتوق السوريون إلى أن يتوافقوا، بالحوار الوطني الشامل، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على بناء دولة ديمقراطية علمانية تعددية، وأن يأخذوا قرارهم بيدهم، وأن يستعيدوا

## بيان من الحزب الشيوعي السوري الموحد / بقية

اقتصادية- اجتماعية شاملة ومتوازنة هدفها تحسين وتطوير حياة الجماهير الكادحة، وذلك بالاستناد إلى تحالف وطني عريض يجمع الأطياف السياسية والاجتماعية والإثنية، يضمن الحقوق السياسية والديمقراطية لكل المواطنين، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية والدينية والطائفية والمناطقية والإثنية وفق عقد مواطنة جديد (دستور جديد) يؤكد سيادة الوطن، ويحرص على كرامة المواطن.

دمشق في ٢٠٢٤/١٢/٩

المكتب السياسي

للحزب الشيوعي السوري الموحد

والدقيقة، سنبقى ناضل من أجل:  
١- إخراج القوات الأجنبية المحتلة وفي مقدمتها الاحتلال (الإسرائيلي) والأمريكي والتركي.  
٢- النضال المستمر من أجل استعادة وحدة سورية أرضاً وشعباً.  
٣- المشاركة الفعالة في نقل البلاد إلى بر الأمان والاستقرار.  
٤- العمل من أجل سورية الحرة كاملة الاستقلال والسيادة.  
٥- المصالحة الوطنية الشاملة على كل الجغرافيا السورية.  
نعم، نؤكد أننا نريد لسورية المستقبل أن تكون حرة، ديمقراطية مدنية، موحدة أرضاً وشعباً، تجري فيها عملية تنمية

٥- تأمين الحد الأدنى من مستلزمات الحياة للمواطنين بالأسعار المعقولة والمقبولة، وخاصة الخبز والمواد الغذائية الأساسية.  
٦- تأمين مستلزمات الحياة من دواء وكهرباء وماء ومحروقات.  
إن الحزب الشيوعي السوري الموحد لم يقصر في الماضي ببذل الجهود المخلصة من أجل المحافظة على سيادة سورية، وتلبية مطالب شعبها بالكرامة والحياة الرغيدة، وكنا- ومازلنا- وسنبقى، نضع ونقرر موافقنا انطلاقاً من الحرص على وحدة الوطن وسلامة أراضيه، وتلبية مطالب شعبنا، وهذا ما نقوم به ونفعله اليوم، في هذه المرحلة الخطيرة

والممنهج إلى دولة مدنية تضمن الأمان والسلامة والكرامة لجميع أبنائها، وهذا يتطلب من الجهات المعنية: تجميع السلاح والمعدات العسكرية المتروكة في الشوارع والدوائر. والمؤسسات وإعادتها إلى المخازن النظامية.  
٢- حماية المنشآت العامة والأماكن الخاصة من السرقة والتعدي.  
٣- عودة جميع العاملين والموظفين إلى عملهم، وعودة عجلة الاقتصاد بجميع فروعها.  
٤- فتح المدارس والجامعات وعودة التلاميذ والطلاب إلى مدارسهم وجامعاتهم.

## السوريون اليوم.. السوريون غداً / بقية

لا بالتعصب والتكفير والتخوين،  
- يتوق السوريون إلى حياة مفعمة بتعميم المعرفة والعلم والوعي والتقدم، لا بالجهل والتخلف،  
- مفعمة بضمان حقهم في أن يشاركوا فعلاً، بحسب قدراتهم، في إدارة شؤونهم، ومواكبة تطورات الحياة، لا بالتفرد والتهميش والإقصاء، ولا بالجمود والانعزال،  
- مفعمة بالحرية وبضمان ممارسة الحق في القول والعمل والتنقل، لا بالسجون وكتف الأنفاس والحوجز والقيود،  
- مفعمة بالتلاقي و(لم الشمل) هنا في سورية، بلادهم ووطنهم، لا في الغربة والمنافي،  
- يتوقون إلى حياة مفعمة بالعدالة، لا بالظلم،  
- مفعمة باحترام حقوق المرأة والطفل، وضمان تنفيذها، لا بهدرها،  
- مفعمة بضمان حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة وتأمين متطلباتهم، وإشراك ممثليهم في مناقشة وإقرار كل ما يتعلق بهم،  
- مفعمة بضمان حقوق الشباب وآرائهم واحترام خياراتهم، وضرورة اشتراك ممثليهم في إقرار كل ما يتعلق بهم، وتهيئة الظروف وعوامل الجذب والمحفزات لعودة من (طفشوا) وهجوا برأً وبحراً، وحلوا حيثما أتيح لهم في أصقاع الأرض القريبة والبعيدة.  
- مفعمة بتنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة، تُتصف المنتجين والمستهلكين، وليرة قوية ذات قيمة عالية ولا تتدهور قيمتها يوماً إثر يوم، لا بنهج اقتصادي يزيد الأغنياء غنىً، ويزيد الفقراء فقراً وعدداً.  
- مفعمة بالشفافية والمصارحة، لا بالفساد والتكتم واختراع الذرائع،  
- مفعمة بالكهرباء والماء والغاز والدواء، لا بانقطاعها ولا بتقنينها أو غلائها يوماً بعد يوم،  
- السوريون يتوقون إلى حياة مفعمة بأجور عادلة وتعويضات مناسبة لما يبذلونه من جهد ووقت، ولما يتعرضون له من أخطار،  
- حياة مفعمة بالصحة لا بالمرض، بالتعليم لا بالتجهيل،  
- مفعمة بالفرح لا بالحزن والكآبة، مفعمة بالتفاؤل لا باليأس والإحباط، اتساقاً مع تاريخهم وعمقهم الحضاري، ومع نضالات وتضحيات آباؤهم وأجدادهم في سبيل الحرية والاستقلال، واتساقاً مع حقوق الأجيال القادمة؛ والسوريون يستحقون، بعد أعوام الجمر والنار، هذه الحياة المنشودة، المفعمة بكل ما سبق وأكثر، بصفتهم شعباً من شعوب الأرض، (فر على هذه الأرض ما يستحق الحياة)!

## بيان مشترك للأحزاب الشيوعية في البلدان العربية / بقية

التدخلات الخارجية.  
كما نؤكد وقوفنا إلى جانب الشعب السوري في نضاله من أجل إرساء دعائم نظام حكم مدني ديمقراطي تعددي أساسه المواطنة، ويحقق الحرية والعدالة الاجتماعية وإعادة إعمار البلاد والتنمية الاقتصادية واستعادة السيادة الوطنية، مع ضرورة أن يقترن ذلك بمطالبه كل القوى والدول باحترام سيادة سورية ووحدة أراضيها واستقلالها، وأن تعمل الأمم المتحدة على ضمان ذلك بإلزام حكام تل أبيب بتطبيق اتفاق وقف النار لعام ١٩٧٤، ووقف عدوانهم على سورية وسحب قواتهم الغازية منها فوراً.

إن عدم وضع حد لهمجية دولة الاحتلال والإرهاب الصهيوني وخططها التوسعية، ووقف الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني وتمكينه من تقرير مصيره وممارسة حقوقه الوطنية، وخرقها الدائم للقانون الدولي وإفلاتها المستمر من العقاب، وعدم وقف اعتداءاتها على لبنان وهجماتاتها العدوانية على سورية، سيعرض العالم وبالأخص منطقة الشرق الأوسط إلى مخاطر استمرار تفجر النزاعات الإقليمية والدولية التي تهدد السلام العالمي ومستقبل البشرية.  
١٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠٢٤

## الموقعون:

- الحزب الشيوعي الأردني، المنبر التقدمي البحريني، الحزب الشيوعي السوري الموحد، الحزب الشيوعي السوداني، الحزب الشيوعي العراقي، حزب الشعب الفلسطيني، الحزب الشيوعي اللبناني، الحزب الشيوعي المصري، حزب التقدم والاشتراكية المغربي.

والغاء اتفاقية وقف النار لعام ١٩٧٤، وإعلان نيته فرض السيطرة على مناطق حدودية واسعة، مستغلاً الأوضاع البالغة الصعوبة والتعقيد، وخصوصاً في الجانب المعيشي والاقتصادي، التي يواجهها الشعب السوري الشقيق.  
ويهدف هذا العدوان المتواصل، وسط صمت عربي ودولي مشين، وصمت من تولوا زمام الأمور في سورية، إلى ضرب وتدمير قدراتها الدفاعية والعسكرية والبنى التحتية المرتبطة بها لإخراجها استراتيجياً من دائرة الصراع مع دولة الاحتلال والإرهاب الصهيوني، وفرض حالة تطبيع فعلي عليها، إضافة إلى لعب دور فاعل في تشكيل الواقع السياسي الجديد في سورية، في ظل تدخلات خارجية سافرة وبدعم من الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة وبتشجيع من حلف شمال الأطلسي العدواني، للإجهاد على قضية الشعب الفلسطيني، وتنفيذ المخططات الإمبريالية للهيمنة على المنطقة ومقدرات شعوبها، وفرض مشروع ما يسمى (بالشرق الأوسط الجديد).

إن مواجهة هذه التحديات الكبرى والمخاطر الجسيمة ومخططات التوسع الصهيوني التي تهدد سورية، تستوجب تكاتف قواها الوطنية والديمقراطية للتصدي لهذا العدوان الغاشم ومقاومته وإحباطه. وإذ نؤكد على حق الشعب السوري في مقاومة الاحتلال الصهيوني، ندعو إلى تصعيد التضامن معه من قبل الأحزاب الشيوعية وكل قوى اليسار والتقدم والديمقراطية وقوى التحرر في المنطقة والعالم، لتمكينه من ممارسه حقه في تقرير شؤونه وخياراته الحرة بعيداً عن

## بيان قوى الداخل السوري / بقية

فوزي تقي الدين- حزب سورية الغد  
الدكتور كامل قداح- مستقل  
الدكتور محي الدين المنقري-  
مستقل  
سامر ممدوح المحمود- مستقل  
دحام المكداش- ثوابت دمشق  
الوطنية  
الدكتورة مروة الإيتوني- مستقلة  
الشيخ جابر عيسى- مستقل  
الدكتور غالب الصالح- حزب  
المستقبل العلماني  
الدكتور شوكت عثمان- مستقل  
أيهم وطفه- مستقل  
أحمد كامل أخوريق- مستقل  
الشيخ خالد الناصر- جهاء درعا  
الدكتور عاصم قبطان- مستقل  
الدكتور إبراهيم البيش- مستقل  
المهندس فواز العسلي- مستقل  
حسن عبد الله- مستقل  
بشار الغالول- مستقل  
عبد الرحمن دقو- مستقل  
حسام محمد شرو- مستقل

الجبهة الديمقراطية السورية-  
محمود مرعي  
حزب الإصلاح الوطني- الدكتور  
هاني خوري  
حزب البعث الديمقراطي- فاضل  
فطوم  
الدكتورة ريم منصور سلطان باشا  
الأطرش- مستقلة  
على أومري- الحركة الوطنية  
الكرديّة للتغيير السلمي  
المحامي محمد نعيم أقيب- مستقل  
نصر العمر- الحزب الجمهوري  
جابر سلامة- حزب المستقبل  
العلماني  
الدكتور سليم خراط- حزب  
التضامن العربي الديمقراطي  
الدكتور فرحات الكسم- أمانة  
دمشق للثوابت الوطنية  
أمل جركس- شبكة حقوق الإنسان  
بدر الكردي- الحزب الشيوعي  
السوري  
باسل تقي الدين- مستقل

وتوقيف القتال على كامل الارض  
السورية والمحافظة على الأمن والسلم  
الأهلي وحفظ الحريات، يستوجب  
تطبيقه العملي بخطوات واضحة  
ومعلنة لإزالة المخاوف والهواجس  
للشعب، وذلك بسبب بعض التجاوزات  
والممارسات في مناطق مختلفة والتي  
تتناهى مع الخطاب المعلن.

دمشق في ١١/١٢/٢٠٢٤

## الموقعون:

الحزب الشيوعي السوري الموحد-  
نجم الدين الخريط  
الحزب السوري القومي الاجتماعي-  
المركز طارق الأحمد  
الحزب السوري القومي الاجتماعي  
- الانتفاضة الدكتور علي حيدر  
حزب الاشتراكيين العرب- جاد الله  
قدور  
حزب الشباب الوطني للبناء  
والتغيير- بروين ابراهيم  
حزب الشعب- الشيخ نواف الملح

ثانياً- فيما يخص الحل السياسي  
في سورية فإننا نطالب بتطبيق قرار  
مجلس الأمن الدولي رقم ٢٢٥٤ بما  
يتناسب مع ما فرضه الواقع الجديد  
الذي يوجب إشراك جميع قوى الداخل  
الوطنية السورية من أحزاب وطنية  
وقوى مجتمع مدني وشخصيات مؤثرة  
وفاعلة.

ثالثاً- نطالب الدول العربية  
الحريصة على وحدة سورية أرضاً  
وشعباً بالتصدي للعدوان الإسرائيلي  
على الجنوب السوري بكل الطرق بما  
فيها إمكانية إرسال قوات عربية لمنع  
هذا الاحتلال.

رابعاً- إن الخطاب الذي ورد من  
السيد أحمد الشرع (رئيس إدارة  
العمليات العسكرية) الذي يؤكد على:  
- وحدة الأراضي السورية  
- المحافظة على مؤسسات الدولة  
- أن سورية دولة غير طائفية  
- تحريم التحريض الطائفي  
- حرمة الدم السوري

## هل نغلب مصلحة الوطن والشعب؟ / بقية

نغلب مصلحة البلاد على أية  
مصلحة سياسية أو حزبية أو  
فئوية؟  
هذا ما نتوقعه من الجميع!

الوطني الذي سيناقش  
مشاريع الإصلاح السياسي  
والاقتصادي والاجتماعي،  
فهل يتغلب صوت العقل؟! وهل

المؤتمر القوى السياسية  
والاجتماعية وتختلف، تتحاور  
فيه وتتساوى أطياف وفئات  
متعددة، وتعمل في النهاية  
على وضع مشروع سياسي  
واقصدي واجتماعي، يفتح  
أمام بلادنا آفاقاً جديدة  
رحبة.. تعظم مكانة المواطن،  
وتضمن حرياته السياسية  
والاقتصادية والاجتماعية،  
آفاقاً تحقق التنمية  
الاقتصادية والاجتماعية  
الشاملة، بعيداً عن اقتصاد  
السوق الحر الذي نغص  
حياة المواطن السوري، آفاقاً  
تحفظ وحدة الوطن وتقوي  
صموده، آفاقاً تمهد لاستخدام  
جميع أشكال النضال من أجل  
تحرير أراضينا المحتلة.

إن جماهير الشعب  
السوري قلقة على مصير  
بلادها، وقطاعاتها الاقتصادية  
الرئيسية تعاني مرحلة ركود  
قد لا تستطيع تحملها لفترات  
طويلة، والآفاق الجديدة  
مرهونة بسرعة عقد الحوار

نوضح هنا، أننا لا نضع  
التحول الديمقراطي وأهميته  
لإنهاض البلاد سياسياً  
واجتماعياً موضع شك، فوجود  
الديمقراطية هو القاعدة..  
وافتها استثناء لن يطول  
أمد، لكننا مع إيماننا المطلق  
بأهمية الإسراع في تحقيق  
الإصلاحات الديمقراطية،  
نريد خيارنا.. مشروعنا  
الديمقراطي العصري  
الذي تقرره مكونات شعبنا  
السياسية والفكرية والدينية  
والإثنية، بمعزل عن الخارج..  
وإملاءات الخارج. هذا ما  
دعونا إليه، وهذا ما نسعى مع  
جميع من تعز عليهم مصلحة  
الوطن والشعب، لإنجازه من  
خلال مؤتمر وطني عام،  
يضم جميع المؤمنين بضرورة  
الانتقال السلمي إلى عهد  
تسود فيه الديمقراطية، دون  
شروط وسقوف محددة،  
سوى السقف الذي يضمن  
سلامة الوطن وحرية  
المواطن، تتفق في هذا

صون وحدة الوطن وكرامة  
الشعب.  
لقد عرف شعبنا في  
الماضي، ويعرف اليوم، طريقه  
إلى نيل المطالب السياسية  
والاجتماعية، وهو لا يحتاج  
إلى وصايا الخارج.. وتدخلات  
الخارج، ونقول لهؤلاء  
الذين يوجهون التهديدات..  
والعقوبات.. والنصائح المغلفة  
بنكهة الإملاء: كفى خداعاً  
ومخاتلة، فلن يصدق أحد  
غيرتكم على حرية مواطننا  
وحقوقه الديمقراطية، واتركوا  
الأمر لشعبنا الذي عرف  
طريقه إلى تحقيق مطالبه  
المشروعة، واتركوا الأمر  
لمشاريع إصلاحية أساسية  
بدأت بالظهور، وتنتظر الحوار  
الواسع، وأخرى قيد الدراسة،  
تكرس حقوق المواطنة  
والحريات السياسية، والتداول  
السلمي للسلطة، وبضمنها  
تلك المتعلقة بمواد الدستور  
السوري، وخاصة المادة  
الثامنة.



أسبوعية- سياسية- ثقافية  
يصدرها الحزب الشيوعي السوري الموحد

أسست عام 1955  
أعيد إصدارها عام 2001

المدير المسؤول: المحامي فؤاد البني  
رئيس التحرير: بشار المنير  
الإخراج الفني: عمار الشيخ علي  
الموقع الإلكتروني: مازن الشيخ علي

الجمهورية العربية السورية - دمشق | المزرعة - شارع عمر المختار  
+963 3342573-3342572-3324914  
+963 4422383-3342571  
annourcs@gmail.com  
alnour.com  
Alnour.newspaper

## قائد الإدارة الجديدة لسورية أحمد الشرع يبحث مع بيدرسون ضرورة إعادة النظر في القرار 2254

« دمشق-سانا »

أراضي سوريا وإعادة الإعمار وتحقيق التنمية الاقتصادية. وقد تحدث عن ضرورة التعامل بحذر ودقة في مراحل الانتقال وإعادة تأهيل المؤسسات لبناء نظام قوي وفعال، بالإضافة إلى ذلك تم التأكيد على أهمية توفير البيئة الآمنة لعودة اللاجئين وتقديم الدعم الاقتصادي والسياسي لذلك. وأشار القائد الشرع إلى ضرورة تنفيذ هذه الخطوات بحرص شديد ودقة عالية دون عجلة وبإشراف فرق متخصصة، حتى تتحقق بأفضل شكل ممكن.

خلال لقاء قائد الإدارة الجديدة أحمد الشرع مع المبعوث الأممي لسوريا السيد غير بيدرسون، تم بحث ومناقشة ضرورة إعادة النظر في القرار 2254 نظراً للتغيرات التي طرأت على المشهد السياسي مما يجعل من الضروري تحديث القرار ليتلاءم مع الواقع الجديد، كما أكد القائد الشرع على أهمية التعاون السريع والفعال لمعالجة قضايا السوريين وضرورة التركيز على وحدة

## تصريح للناطق الإعلامي في الحزب الشيوعي السوري الموحد

إن الحزب الشيوعي السوري الموحد يدين اعتداءات الكيان الصهيوني على سورية، واستباحته للأرض السورية مخالفاً جميع القوانين الدولية، وغاراته الجوية المستمرة على العديد من المناطق، مستغلاً الأوضاع الاستثنائية التي تمر بها سورية اليوم، ويطالب الأشقاء العرب والمجتمع الدولي بالعمل على وقف هذا العدوان الغادر.

## بليكن يعلن عن تواصل أمريكي (مباشر) مع هيئة تحرير الشام

قال وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بليكن إن الولايات المتحدة أجرت (اتصالات مباشرة) مع هيئة تحرير الشام التي تسيطر حالياً على سورية، بعد الإطاحة بنظام بشار الأسد، رغم أن واشنطن تصنفها حتى الآن كمنظمة إرهابية.

وكان بليكن قد صرح بعد محادثات بشأن سورية في مدينة العقبة جنوب الأردن حضرها وزراء ثمان دول عربية إضافة إلى وزراء خارجية فرنسا وتركيا والاتحاد الأوروبي ومبعوث الأمم المتحدة إلى سورية: (نحن على اتصال مع هيئة تحرير الشام وأطراف أخرى).

وأشار بليكن إلى أن الولايات المتحدة منفتحة على تخفيف العقوبات عن سورية في المستقبل.

وأوضح أن الاتصال مع الهيئة كان جزءاً من الجهود المبذولة لتحديد مكان أوستن تاييس، الصحافي الأمريكي الذي اختطف في سورية عام 2012 بعد اندلاع الحرب الأهلية. وأضاف: (ضغطنا على كل من كان على اتصال بنا بشأن أهمية المساعدة في العثور على أوستن تاييس وإعادته إلى الوطن).

## وانغ يي يوضح رؤية الجانب الصيني حول الأوضاع الراهنة في سورية



سورية بحزم الإرهاب والقوى المتطرفة في المستقبل مهما كان شكلها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على سيادة سورية وسلامة أراضيها بشكل جدي، ويحترم التقاليد القومية والدينية في سورية، ويجعل الشعب السوري يتخذ القرار بشكل مستقل. ينبغي لدول العالم أن تمد يد العون إلى سورية بشكل مشترك، وتدفع برفع العقوبات الأحادية وغير الشرعية التي تفرض على سورية منذ سنوات، بغية تخفيف الأوضاع الإنسانية الخطيرة في سورية.

الأخيرة. تلتزم الصين بسياسة الصداقة والتعاون تجاه سورية منذ زمن طويل، ولم تتدخل في الشؤون الداخلية السورية، بل تحترم خيار الشعب السوري. ندعم تحقيق السلام في سورية في أسرع وقت ممكن، وتنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254، ودفع العملية السياسية الوطنية وفقاً لمبدأ (القيادة والملكية للشعب السوري)، وإيجاد خطة إعادة إعمار البلاد التي تتفق مع إرادة الشعب عبر الحوار الشامل. ينبغي أن ترفض

في يوم 13 ديسمبر عام 2024، عقد عضو المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني وزير الخارجية وانغ يي، ووزير الخارجية المصري بدر عبد العاطي، مؤتمراً صحفياً مشتركاً بعد الحوار الاستراتيجي بين وزير الخارجية.

قال وانغ يي، رداً على سؤال صحفي عن رؤية الجانب الصيني حول الأوضاع الراهنة في سورية، إن الجانب الصيني يتابع بكل الاهتمام الاضطرابات الحادة التي وقعت في سورية في الآونة

## البيان الختامي للجنة الوزارية العربية:

# ضرورة الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية.. وأمن سورية ركيزة للأمن في المنطقة



أكد البيان الختامي للجنة الوزارية العربية، السبت، الوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق واحترام إرادته وخياراته.

وشدد البيان الختامي لاجتماع أعضاء لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سورية التي تضم المملكة الأردنية الهاشمية، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية العراقية، والجمهورية اللبنانية، وجمهورية مصر العربية، وأمين عام جامعة الدول العربية، وبحضور وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، الرئيس الحالي للجنة العربية، ودولة قطر، على دعم عملية انتقالية سلمية سياسية سورية-سورية جامعة.

وجاء في نص البيان الختامي:

بدعوة من وزير خارجية المملكة الأردنية الهاشمية، اجتمع في مدينة العقبة وزراء خارجية الدول الاعضاء في لجنة الاتصال الوزارية العربية بشأن سورية، والمشكلة بموجب القرار رقم ٨٩١٤ الصادر عن الدورة غير العادية لمجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري، وهي المملكة الأردنية الهاشمية - المملكة العربية السعودية - جمهورية العراق - الجمهورية اللبنانية - جمهورية مصر العربية، ومعالي أمين عام جامعة الدول العربية، وبمشاركة وزراء خارجية دولة الإمارات العربية المتحدة، ومملكة البحرين، رئيس الدورة الحالية للجنة العربية، ودولة قطر.

وبحث المجتمعون التطورات التي شهدتها سورية على مدار الأسابيع الماضية. وأكد المجتمعون على:

١- الوقوف إلى جانب الشعب السوري الشقيق، وتقديم كل العون والإسناد له في هذه المرحلة الدقيقة، واحترام إرادته وخياراته.

٢- دعم عملية انتقالية سلمية سياسية سورية-سورية جامعة، تتمثل فيها كل القوى السياسية والاجتماعية السورية، وبما فيها المرأة والشباب والمجتمع المدني بعدالة، وترعاها الأمم المتحدة والجامعة العربية، ووفق مبادئ قرار مجلس الأمن رقم ٢٢٥٤ وأهدافه وآلياته، بما في ذلك تشكيل هيئة حكم انتقالية جامعة بتوافق سوري، والبدء بتنفيذ الخطوات التي حددها القرار للانتقال من المرحلة الانتقالية إلى نظام سياسي جديد، يلي طموحات الشعب السوري بكل مكوناته، عبر انتخابات حرة ونزيهة، تشرف عليها الأمم المتحدة، استناداً إلى دستور جديد يقره السوريون، وضمن توافقية محددة وفق الآليات التي اعتمدها القرار.

٣- دعم دور المبعوث الأممي إلى سورية، والطلب من الأمين العام للأمم المتحدة تزويده كل الإمكانيات اللازمة وبدء

العمل على إنشاء بعثة أممية لمساعدة سورية لدعم العملية الانتقالية في سورية ورعايتها ومساعدة الشعب السوري الشقيق في إنجاز عملية سياسية يقودها السوريون وفق القرار ٢٢٥٤.

٤- أن هذه المرحلة الدقيقة تستوجب حواراً وطنياً شاملاً وتكاتف الشعب السوري بكل مكوناته وأطيافه وقواه السياسية والاجتماعية لبناء سورية الحرة الآمنة المستقرة الموحدة التي يستحقها الشعب السوري بعد سنوات طويلة من المعاناة والتضحيات.

٥- ضرورة الوقف الفوري لجميع العمليات العسكرية.

٦- ضرورة احترام حقوق الشعب السوري بكل مكوناته، ومن دون أي تمييز على أساس العرق أو المذهب أو الدين، وضمان العدالة والمساواة لجميع المواطنين.

٧- ضرورة الحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وتعزيز قدرتها على القيام بأدوارها في خدمة الشعب السوري، وحماية سورية من الانزلاق نحو الفوضى، والعمل الفوري على تمكين جهاز شرطي لحماية المواطنين وممتلكاتهم ومقدرات الدولة

السورية.

٨- الالتزام بتعزيز جهود مكافحة الإرهاب والتعاون في محاربته في ضوء أنه يشكل خطراً على سورية وعلى أمن المنطقة والعالم، وبشكل دحره أولوية جامعة.

٩- التضامن المطلق مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة في حماية وحدتها وسلامتها الإقليمية وسيادتها وأمنها واستقرارها وسلامة مواطنيها.

١٠- توفير الدعم الإنساني الذي يحتاجه الشعب السوري، وبما في ذلك من خلال التعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية.

١١- تهيئة الظروف الأمنية والحياتية والسياسية للعودة الطوعية للاجئين السوريين إلى وطنهم وتقديم كل العون اللازم لذلك، وبالتعاون مع منظمات الأمم المتحدة المعنية.

١٢- تحقيق المصالحة الوطنية ومبادئ العدالة الانتقالية وفق المعايير القانونية والإنسانية ومن دون انتقامية، وحقن دماء الشعب السوري الشقيق الذي يستحق أن تنتهي معاناته.

١٣- إدانة توغل إسرائيل

داخل المنطقة العازلة مع سورية وسلسلة المواقع المجاورة لها في جبل الشيخ ومحافظتي القنيطرة وريف دمشق، ورفضه احتلالاً غاشماً وخرقاً للقانون الدولي ولاتفاق فك الاشتباك المبرم بين سورية وإسرائيل في العام ١٩٧٤، والمطالبة بانسحاب القوات الإسرائيلية، وإدانة الغارات الإسرائيلية على المناطق والمنشآت الأخرى في سورية، والتأكيد على أن هزيمة الجولان أرض سورية عربية محتلة يجب إنهاء احتلالها، ومطالبة مجلس الأمن اتخاذ الإجراءات اللازمة لوقف هذه الاختراقات.

١٤- أن أمن سورية واستقرارها ركيزة للأمن والاستقرار في المنطقة، وسنقف مع شعبها الشقيق في عملية إعادة بنائها دولة عربية موحدة، مستقلة، مستقرة آمنة لكل مواطنيها، لا مكان فيها للإرهاب أو التطرف، ولا خرق لسيادتها أو اعتداء على وحدة أراضيها من أي جهة كانت.

١٥- أن التعامل مع الواقع الجديد في سورية سيرتكز إلى مدى انسجامه مع المبادئ والمرتكزات أعلاه، وبما يضمن تحقيق الهدف المشترك في تلبية حقوق الشعب السوري وتطلعاته.

١٦- التنسيق مع بقية الدول العربية لعقد اجتماع لمجلس الجامعة لتقديم تقرير اللجنة حول اجتماعها هذا إليه.

١٧- التواصل مع الشركاء في المجتمع الدولي لبلورة موقف جامع يسند سورية في جهودها بناء المستقبل الذي يستحقه الشعب السوري الشقيق وبما ينسجم مع الأسس المتفق عليها أعلاه، ووفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

# سقوط نظام الاستبداد وضرورة أخذ الدروس والعبر

« يونس كامل صالح

دون شك، إن سقوط نظام الاستبداد ورمزه الأساسي شكّل فرحةً شاملة للشعب السوري. هذا النظام وهذه المنظومة الاستبدادية، التي ربصت على كاهل الشعب السوري خلال أكثر من نصف قرن، عانى فيها الشعب السوري بكل أطيافه الكثير والكثير، شكّل انعطافه تاريخية في حياته.

لقد خلف وراءه إرثاً ثقيلاً نحتاج، لمحو آثاره، إلى تكاتف جميع أبناء البلاد بكل أطيافها، ونحتاج إلى تضامن السوريين أجمع للخروج من هذه الحالة التي ورثنا إياها هذا النظام البائد.

ولكن من أين نبدأ؟ فلا شك في أن استيعاب دروس المرحلة السابقة هي نقطة الانطلاق الأساسية على طريق بناء سورية المستقبل، سورية الحرة، سورية العادلة، سورية بلد جميع مواطنيها، سورية المواطنة، سورية الديمقراطية، والمساواة، وتكافؤ الفرص، سورية عدم تهميش أحد.

اعتقد أن تركيز الهجوم وفضح رموز العهود البائدة ومحاسبتهم هو أمر ضروري، ولكن الأهم من ذلك هو فضح المنظومة، منظومة الاستبداد، كي لا تتكرر هذه المنظومة بأشكال مختلفة في المستقبل.

إن أبرز السمات التي تميزت بها منظمات الاستبداد في جميع بلدان العالم هي واحدة تقريباً، مع اختلافات بسيطة حسب الظروف الداخلية لهذه البلد أو ذاك، وأبرزها أن:

١- السلطة المستبدة تحتكر مصادر القوة في المجتمع لمصلحة النخبة الحاكمة.

٢- تخترق المجتمع المدني لتحيل مؤسساته التضامنية إلى مؤسسات تابعة تعمل بوصفها امتداد لأجهزة السلطة.

٣- تخترق النظام الاقتصادي وتستخدمه بما يحقق هيمنتها.

٤- تبني شرعيتها على استعمال العنف أكثر من الاعتماد على الوسائل الشرعية والمعايير الدستورية، ولذلك تغيب الانتخابات الفعلية والحرة وتفقد

مصداقيتها.

٥- غياب وجود المنظمات المستقلة عن السلطة.

٦- وتتفني إمكانية وجود دساتير فاعلة وتتجمد الحقوق المدنية، بالقدر الذي يتقلص فيه حضور المجتمع المدني وفاعليته إلى أبعد حد.

٧- تتحول أعلى نسب الدخل القومي إلى الإنفاق على الأجهزة القمعية والإيديولوجية لهذه السلطة، إبقاء على مبدأ الولاء لها، والإجماع على الإيمان بشعاراتها والتصديق المذعن لها، فضلاً عن تقديس رأس السلطة فيها.

٨- وإذا كان الاستبداد السياسي أساسياً من عناصر تكوينها، والمحور الذي تدور حوله أجهزتها، فضلاً عن مؤسساتها، فإن التسامح هو الخطر الذي يهدد هذه السلطة، ولذلك يقترن الاستبداد بالحزب الواحد في هذه الدولة، والصوت الواحد الذي يهيمن على أجهزتها الإيديولوجية

إرادة الناس، وليس منحة من الحاكم، أو تنازلاً لرغبته.

وأخيراً إن تحرير المجتمع والبدء ببناء الدولة سيخلق قوة بشرية واعية مدركة لمصالحها في وطن آمن مستقر. والديمقراطية بمعناها كفكر وفلسفة تعني بنتيجتها المبادئ التي تقوم عليها أسس الدولة، وهي مبادئ احترام كل مكونات الشعب وفصل السلطات واستقلال كل منها عن غيرها، ومفهوم تجزئة الصلاحيات، ومبدأ التمثيل والانتخاب ومفهوم سيادة القانون والمساواة الكاملة أمانة، وتداول السلطة سلمياً بما يختاره الشعب، ووجود دستور يعكس عقداً اجتماعياً بين جميع مكونات الشعب.

تلك هي الأسس التي تقوم عليها أي دولة ديمقراطية، إننا نأمل أن يسير التطور اللاحق في هذا الاتجاه، فذلك سيؤدي إلى تلاحم الشعب السوري، والخلاص من الإرث الثقيل الذي ورثه عن النظام الاستبدادي السابق.

والحاكم الأوحده الذي لا يفارق كرسيه إلا بالموت، وذلك بما ينقل ثبات موضعه إلى المسؤولين المحيطين به والمؤكدين حضوره الأعلى، فلا يحدث حراك في النخب السياسية التي تجمد على ما هي عليه، وتتشبث بمواقفها بما يسد الأبواب أمام الأجيال الجديدة، ويمنع تدوير النخب السياسية.

٩- ولا ينفصل عن ذلك العداء لإمكانية التعددية السياسية واستئصال حضورها، وذلك بما يقمع الاختلاف أو التنوع أو المغايرة، وحتى عندما تسمح هذه السلطة بوجود أحزاب فيها، تظاهراً أو ادعاءً، أو استجابة لأولي الأمر في الدول الكبرى، فإن الشروط التي توصلها في المجتمع تحيل هذه الأحزاب إلى تجمعات شكلية مهمشة خالية من الفعالية الحقيقية، وبذلك توجه ضربة جديدة لهذه الأحزاب، وذلك من خلال نسف مسألة النشأة الطبيعية التي تنبثق بها الأحزاب من





سورية.. لك السلام

العراق 14